المجلس النيابي والاصلاحات الدستورية 1906-1925

الثورة الدستورية وتأسيس المجلس النيابي" مجلس الشورى الوطني"

اولاً: اسباب الثورة الدستورية :

تعد الثورة الدستورية من اهم الاحداث والتطورات السياسية التي شهدها تاريخ ايران الحديث والمعاصر، ووفق ما ذكرته المصادر ان الثورة الدستورية كانت حصيلة عاملين اساسين الاول: تذمر الشعب من مساوئ الحكم القاجاري وسوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد في عهدهم، اما العامل الثاني فهو: الاتصال المستمر بين ايران واوروبا في القرن التاسع عشر وتسرب الافكار الحديثة اليها وهذا خلق شعوراً في ايران بحاجتها لتحقيق الانتقال الى النظام الملكي الدستوري.

وبالرغم من هذه العوامل، الا ان هناك مجموعة من العوامل التي اسهمت في قيام الثورة الدستورية في ايران بالإمكان تصنيفها الى عوامل داخلية واخرى خارجية، ومن اهم العوامل الداخلية التي يمكن اعتبارها عوامل مباشرة هي :

1- ظهور عدد من المثقفين طالبوا بالاصلاح ومقاومة الاستبداد القاجاري واقامة حكم دستوري في ايران ومنهم، فتح علي اخندوف ومحمد خان مجد الملك ويوسف مستشار الدولة التبريزي وميرزا مالكم خان ناظم الدولة وعبد الرحيم طالبوف , ولا يفوتنا ان ننسى جمال الدين الافغاني الذي لا يغفل دوره في التقريب بين المثقفين ذوي التوجه الغربي الذين تبنوا الافكار الدستورية وبين رجال الدين.

2- الصحافة الايرانية في الداخل التي تمثلت بوجود ما يشبه المنظمة السرية التي كانت مهمتها توزيع جريدة (قانون) وغيرها من المنشورات التي كان يحرم دخولها الى البلاد.

3- سوء الاوضاع الاقتصادية للبلاد والازمة التي واجهها الحرفيين الايرانيين بشكل خاص جراء فتح ملوك القاجار ابواب البلاد امام السلع والمنتجات الاوربية وتدهور الانتاج الحرفي دفع الالاف منهم الى التوجه الى اذربيجان للعمل في حقول نفط باكو، واثناء تواجدهم هناك سنحت لهم فرصة الاحتكاك بالحركات السياسية والثورية في روسيا.

اما ما يخص العوامل الخارجية فهي :

1- الاتصال المستمر بين ايران واوروبا في القرن التاسع عشر عن طريق ارسال البعثات الدراسية وفتح ممثليات دبلوماسية ايرانية في العديد من العواصم الاوروبية .

2- الصحافة الايرانية في الخارج وما مارسته من دور مهم في تحريض الايرانيين ضد الحكام القاجار واستبدادهم للشعب الايراني ودعوتهم للثورة ضدهم وتشديدهم الرقابة على الصحف في داخل البلاد الى مغادرتها واصدار الصحف في الخارج وتعريف الايرانيين بالتطورات السياسية الحاصلة خارج بلادهم، ومن ابرزها صحيفة النجمة التي صدرت في اسطنبول عام 1876 وصحيفة قانون التي صدرت في لندن عام 1890 وصحيفة حكمت في القاهرة وصحيفة حبل المتين في كلكتا التي صدرت عام 1893.

3- الجاليات الايرانية في الخارج ودورها في نقل اخبار التطورات والحركات الثورية الدستورية في البلاد التي يقيمون فيها فضلاً عن الجاليات التجارية في كراتشي وبومباي وكلكتا في الهند وكابل وهراة في افغانستان ومرو وبخارى وسمرقند في مناطق اسيا الوسطى وبغداد واسطنبول والقاهرة في الدولة العثمانية.

4- اندلاع الحرب اليابانية – الروسية عام 1905 وانتصار اليابان الدولة الاسيوية ذو الامكانيات المحدودة على روسيا القيصرية الدولة العظمى ,فأندلعت على اثر ذلك ثورة في روسيا ادت الى تنامي الوعي الوطني في بلاد فارس للتخلص من هيمنة روسيا على مقدرات البلاد وقد ساعدت بريطانيا في دعم الحركة الوطني في سياق اعادة توازن كفة مصالحها في بلاد فارس فقامت بريطانيا بأستغلال وتاجيج الوضع ضد الشاه مظفر الدين المحسوب على روسيا القيصرية انذاك.

الثورة الدستورية التي قامت في روسيا عام 1905 فقد شارك فيها الكثير من العمال الايرانيين الموجودين في روسيا وقتها، وقد اثرت تلك الثورة في قيام الثورة الدستورية في ايران وهناك تشابهاً كبيراً بين الثورتين الايرانية والروسية.

ثانياً : اندلاع الثورة الدستورية وتأسيس مجلس الشورى الوطني

بدأت احداث الثورة الدستورية عام 1905، فقد شهدت ايران في بدايتها ارتفاعاً كبيراً في اسعار المواد الغذائية شكل ازمة اقتصادية في البلاد، نشأت هذه الازمة بسبب موسم الحصاد السيئ والانقطاع المفاجئ في تجارة المناطق الشمالية من ايران مع روسيا بسبب انتشار وباء الكوليرا ونشوب الحرب الروسية اليابانية عام 1904-1905، مما حدا بالحكومة الايرانية ان تزيد من الضرائب على التجار المحليين.

كانت طهران مسرحاً للثورة ولم يلعب الريف الايراني دوراً يذكر فيها لأسباب منها تفشي الامية بين الفلاحين وخضوعهم لملاك الاراضي والزعماء القبليين، فقد كانت ثورة 1905 ثورة مدينة قادها واسهم فيها المثقفون ورجال الدين والعمال والحرفيين، وقد نظر الإيرانيون الى الثورة الدستورية من جهتين مختلفتين، من وجهة نظر طهران كانت الثورة صراعاً ضد الاستبداد ومن اجل الحرية وسيادة القانون، اما من وجهة نظر المقاطعات فقد كانت صراعاً من اجل مزيد من الاستقلالية في الشؤون المحلية عن السلطة المركزية.

اقدمت الحكومة القاجارية حكومة "عين الدولة" في كانون الأول عام 1905 بالايعاز الى حاكم طهران علاء الدولة بمعاقبة بعض التجار بحجة رفعهم اسعار السكر, فقامت مجموعة منهم بالاعتصام في مسجد طهران الكبير وانظم اليهم عدد من كبار رجال الدين ومنهم السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني، تقدم المعتصمون بعدة مطالب الى الشاه منها طرد مدير الكمارك البلجيكي جوزيف ناوس وعزل رئيس الوزراء عين الدولة واعادة الديون التي اقترضتها الحكومة من التجار وتطبيق الشريعة وتأسيس دار عدالة وقد انتهى الاعتصام في كانون الثاني عام 1906 عندما وعد الشاه مظفر الدين بالاستجابة لمطالب المعتصمين وهي كالاتي:

1.عزل حاكم طهران علاء الدولة 2. طرد المسيو جوزيف ناوس من ادارة الكمارك 3. تطبيق احكام الشريعة الاسلامية 4. تأسيس دار العدالة

لم ينفذ عين الدولة مطالب المعتصمين وتأزم الوضع وبدأت الاحتجاجات ضد الحكومة وادى الصدام مع رجال الشرطة الى اعتصامين كبيرين فقد انسحب الطباطبائي والبهبهاني وحوالي 2000 من طلاب الفقه وعوائلهم الى قم واعتصموا هناك واعلنوا ان العاصمة ستبقى بدون ارشاد ديني، اما الاعتصام الثاني فقد قام به التجار والحرفيون في المقام الاول حيث التجأ ما بين 12000 و 14000 شخص من هؤلاء الى حدائق المفوضية البريطانية في طهران وشلوا

النشاط الاقتصادي في العاصمة واستمر الاضراب العام في طهران وايدته اكثر المقاطعات الايرانية وعلى اثر ذلك وتحت ضغط الجماهير دخلت الحكومة في حوار للمرة الثانية مع قيادات الثورة الذين جاءت مطالبهم هذه المرة اكثر وعياً وشمولية وهي كالاتي:

1. عزل الصدر الاعظم عين الدولة 2. تأسيس مجلس شورى الدولة 3. القصاص من قتلة الثوار والمنتفضين 4. عودة رجال الدين من المنتفضين والمنفيين الى سكناهم في طهران وغيرها من المدن المنتفضة

وافق الشاه تدريجياً على المطالب ففي 31 من تموز 1906 قام بعزل عين الدولة من منصب رئاسة الوزراء وعين بدلاً منه مشير الدولة" نصر الله خان النائيني" ثم اصدر مرسوماً في 5 آب عام 1906 وافق فيه على سن دستور للبلاد وانتهت بذلك عمليات الاعتصام في قم وفي طهران .

وعد الشاه في مرسوم 5 آب 1906 بأجراء اصلاحات شاملة في البلاد من اجل تقوية مؤسسات الدولة، كما اشار المرسوم الى حاجة ايران الى مجلس منتخب من ممثلي الشعب وحدد المرسوم من له حق الانتخاب وهم الامراء، المجتهدون، الاعيان، الملاك، واصحاب الحرف وحدد مكان اجراء الانتخاب في طهران، وقد جرت انتخابات سريعة في مطلع تشرين الأول عام 1906 اذا انتخب (156) عضواً اغلبهم من التجار ورجال الدين من طهران والمناطق والاقاليم القريبة منها وتم افتتاح المجلس في السابع من تشرين الأول عام 1906 فكان اول مجلس نواب في تاريخ ايران، وفي غضون سنة واحدة من افتتاحه انجز مهمة وضع دستور اساسي للبلاد وقد وقعه الشاه مظفر الدين وهو على فراش الموت كما وقعه ولي عهده محمد علي شاه واتم المجلس بعد ذلك ملحقاً للدستور في الحادي والثلاثين من كانون الاول عام 1907 وقعه محمد علي شاه.

نص الدستور الايراني في مادته الاولى ان الدين الاسلامي هو الدين الرسمي للدولة والثانية ان لايحق للشاه اصدار قانون ينافي الشريعة الاسلامية .اما مواده الاخرى فنصت على اقامة نظام حكم برلماني في البلاد اساسه مجلس النواب وحدد الدستور مدة انعقاد كل مجلس بسنتين كما منح الدستور النواب حق المصادقة على او رفض او تعديل جميع القوانين والامتيازات والقروض وميزانية الدولة كما منح الشاه امتيازات بوصفه رئيساً للدولة ومنها تعيين القائد العام للقوات المسلحة وحق تعيين نصف اعضاء المجلس الاعلى في البرلمان، وتضمن الدستور بنوداً اخرى منها اعلان المساواة بين المواطنين وتحقيق العدالة والفصل بين السلطات الثلاث وضمان حرية النشر وغيرها .

وهنا اصبح الشاه تحت حكم القانون وبات التاج منحه من الشعب له بعدها مات الشاة مظفر الدين وانتقل العرش الى ابنه محمد على صالح عمدَ المجلس سن المجلس مجموعة من القوانين منها

1. تحديد رواتب الوزراء والغاء رواتب الوزراء السابقين , ووقف تعيين الوزراء بدون وزارة
2. منع اقتراض الاموال من روسيا القيصرية وبريطانيا
3. خفض رواتب الشاه والعائلة المالكة والحد من نفقاتهم
4. وقف ابتزاز الاموال من المواطنين ولاسيما جباية الضرائب الغير مشروعة
5. انشاء مصرف وطني

6. عزل البلجيكيين وغيرهم من الاجانب ممن عينوا لأجل اصلاح النظام المالي والكمركي في بلاد فارس

وجراء هذه القرارات تحسنت الاوضاع المالية للدولة وعمت نتائجها عموم المدن والاقاليم الفارسية. الا ان هذه القرارات بالمقابل اثقلت كاهل محمد علي شاه لآنها قلصت من صلاحياته وسلطاته وحددت نفقاته , فبدء بالتحرك لتخلص من سلطه مجلس الشورى بالاعتماد على دعم روسيا القيصرية وبعض اعضاء المجلس المؤيدين له. لهذا اتسمت مده حكمه 1907-1909 بالعنف والاستبداد حتى عرفت بأسم " الاستبداد الصغير" بسبب الصراع بين انصار الحركة الدستورية واعضاء مجلس شورى من جهة والشاه وانصار من الرجعيين بمساندة روسيا القيصرية.

بداية ذلك الصراع كانت في نيسان عام 1907 حين عين الشاه الميرزا امين على خان المعروف بميوله الروسية غير مكترثاً بسلطات المجلس النيابي" مجلس الشورى" ومن اجل الحصول على دعم روسيا ولاسيما امبراطورها نيقولا الثاني عقد الشاه في الحادي والثلاثين من اب عام 1907 ما عرف بالمعاهدة الروسية- البريطانية وبموجبها وافق الشاه على تقسيم ايران الى مناطق نفوذ روسي في الشمال ، ومناطق نفوذ بريطاني في الجنوب ، ومنطقة محايدة في الوسط. الشاه بعقده هذه الاتفاقية اراد الحصول على دعم وتأييد روسيا وبريطانيا له تعطيل الدستور وتوجية ضربة للقوى الوطنية مقابل حصولهم على امتيازات في بلاد فارس.

والمفلت للنظر انه في يوم عقد الاتفاقية اغتيل رئيس الوزراء الميرزا علي خان في ظروف غامضة ، ولاسيما ان الاخير وهو اول رئيس وزراء يتم اغتياله في تاريخ ايران الحديث . بعد ذلك قام احد المواطنين وتحديداً في 8 شباط باللقاء قنبلة على موكب الشاه لكنه نجاه منها , وربما يكون كلا الحادثين مفتعلين من قبل الشاه لتحقيق اهدافه وهو ضمان دعم روسيا وبريطانيا لاجراءاته الرامية للتخلص من الحركة الدستورية ومجلس الشورى . وفعلاً اثناء ذلك اوقفت بريطانيا مساندتها ودعمها لانصار الحركة الدستورية لآنها وجدت في الحركة الدستورية ضرراً لمصالحها بعد عقدها للمعاهدة . مما شجع محمد علي شاه في نزعته الاستبدادية ، وصار يعمل حراً دون ان يخشى أي تدخل لبريطانيا .

وعلى اثر ذلك قرر الشاه تصفية الدستوريين والتخلص وامام هذا الموقف المتأزم اعلن الشاه في 22 حزيران عن عدة قرارات في سياق الاستعداد لتوجيه ضربته للدستوريين ومنها

1. اعلانه الاحكام العرفية في البلاد اعتباراً من الثاني والعشرين من حزيران.
2. انتقل من مقره اقامته وادارته في مركز العاصمة طهران الى قصره باخشاه في ضواحي طهران.
3. تعيين قائد فرقة القوزاق الجنرال الروسي لياخوف حاكماً عاماً لطهران.
4. الاعلان عن حل مجلس الشورى " المجلس النيابي".

على اثر ذلك وفي الثالث والعشرين من حزيران عام 1908 قامت فرقة من القوزاق بقيادة لياخوف الروسي بمحاصرة مبنى المجلس وقاموا بقصفه بعد ان نجح الشاه بشق وحده صف الشعب الذي انقسم بين مؤيداً له ، وبين مؤيداً لانصار الحركة الدستورية ، وقتل في تلك

المواجهة (500) من انصار واتباع الحركة الدستورية ومن بينهم نخبة مثقفة وشخصيات مرموقة ، فضلاً عن مقتل (143) من جنود القوزاق والقوات الحكومية ، ولم تكن هذه نهاية الحركة الدستورية الذين انسحب اتباعها الى مدينة تبريز وهنالك اعادوا العمل بالدستور عادوا للنضال السري وتأسيس الجمعيات الوطنية ، وبعد مدة وبمساندة الشعب استطاعوا من الدخول الى طهران بعد استسلام قوات القوزاق في 16 حزيران عام 1909 فالتجأ محمد علي شاه الى دار السفير الروسي في زركنده .

شكل الثوار مجلساً انتخبوا منهم لجنة تعمل كحكومة مؤقتة لادارة البلاد (هيئت مديرة) وهي مكونة من رئيس و عضوين، اتخذوا من منطقة (بهارستان) في طهران مقراً لهم ، كان واجب اللجنة البت في مصير محمد علي شاه ، وتشكيل حكومة جديدة ، فضلاً عن انتخابها خمسة اشخاص برئاسة وثوق الدولة للذهاب الى مقر السفارة الروسية في زركنده للتفاوض بشأن مصير محمد علي شاه ، وحضر المفاوضات التي استمرت لايام عدة السير جورج بيركلي وكيل السفير البريطاني في طهران ، وبارنوسكي مستشار السفارة الروسية ، وتم الاتفاق على نقاط منها :

1- خلع محمد علي ووجوب مغادرته بلاد فارس .

2- اعادة المجوهرات التي اخذها من خزينة الدولة .

3- تخصيص راتب لمحمد علي وعائلته عند تركه البلاد يقدر بـ(100) الف تومان سنوياً .

وقدم الشاه محمد علي مقترحاً بأن يتنازل عن حقوقه ويتعهد بعدم القيام بأي دور سياسي في المستقبل ، في مقابل السماح له البقاء في بلاد فارس ، إلا ان طلبه رفض من قبل السفارتين الروسية والبريطانية بحجة ان بقاءه سيؤدي الى مزيد من الاضطرابات. فخصص له 15 الف تومان سنوياً وغادر الى روسيا في العاشر من ايلول عام 1909. بعد ذلك عين الميرزا احمد ولي العهد ليكون شاهاً على ايران في 20 تموز عام 1909 ، ولصغر سنه عين عضد الملك (كبير اسرة آل قاجار) وصياً على العرش (نائب السلطنة) وعين الميرزا محمد حسين الابن الاصغر لمحمد علي شاه ولياً لعهد احمد شاه واجريت انتخابات مجلس الشورى (الدورة الثانية) في 19 آب عام 1909، وافتتح المجلس تلك الدورة في 15 تشرين الاول من العام نفسه.

ثالثاً: سقوط الحكومة الدستورية:

حاجة الدستوريين الى الاموال من اجل ادامة عجلة الحياه بعد افلاس الخزينة وتدهور اوضاع البلاد خلال الصراع مع الشاه محمد علي جعلهم يتوجهون لاقتراض الاموال من روسيا القيصرية جعل الاخيرة تأخذ بتدخل في الشؤون الداخلية لبلاد فارس بالاعتماد على معاهدة 1907. فاستطاعت روسيا بالتعاون مع بريطانيا من شق وحد صف الحركة الوطنية والدستورية عبر اثارة الخلاف بين انصار حزب "ديمكرات عاميون" الذي يمثل الطبقة الوسطى وبين حزب "الاجتماعيون اعتداليون" الذين يمثلون الاقطاعيون فأصبح حزب عاميون الى جانب بريطانيا واعتداليون الى جانب روسيا وبدء الصراع يتحول الى صراع داخل المجلس بإدارة بريطانيا وروسيا.

اثناء ذلك استغل الشاه المخلوع الامر وبدء يتنصل من العهود التي قطعها للدستوريين عبر محاولته العودة للبلاد بدعم مباشر وغير مباشر من روسيا ونجح في ذلك عندما عاد الى البلاد في 11 تموز عام 1911. كما نجح بمساعدة اعوانه في المجلس (سبهدار اعظم) من منصب رئيس الوزراء وتكليف (صمصام السلطنة) لتشكيل الحكومة. الذي عانت حكومته من ازمة مالية خانقة انعكست سلباً على شعبية الدستوريين وبما ان كل من بريطانيا وروسيا كانت من الاسباب المباشرة لهذه الازمة وهي من اضعفت الدستوريين لذا توجه الاخيريين الى الولايات المتحدة الاميركية وطلبوا منها تعيين خبير اقتصادي ومالي لمعالجة الازمة الاقتصادية في ايار عام 1911 كانت الولايات المتحدة الاميركية قد استجابة للطلب وعينت المحامي والخبير الاقتصادي ويليام مورغان شوستر الى جانب (5) خبراء في الشؤون المالية لمعالجة الازمة. اثار تعيين شوستر حفيظة روسيا لانه قام بعمليات تفتيشيه شمال ايران , فقامت روسيا بأرسال انذاراً للحكومة الفارسية في تشرين الثاني تطلب فيها بمنع شوستر من القيام بتلك العمليات. لكن حكومة صمصام السلطنه لم تعبأ بذلك على اثر ذلك قامت القوات الروسية بدخول الاراضي الفارسية واحتلال اقليم كيلان وتوجيه انذار اخر مدته (48) ساعة ايدته بريطانيا ونص على:

1. انهاء خدمات شوستر ومرافقيه الخمسة من الخبراء الاميركيين وانهاء خدماتهم.
2. عدم استخدام خبراء اجانب الا بموافقة روسيا وبريطانيا.
3. التزام الحكومة الفارسية بدفع نفقات الجيش الروسي الذي احتل كيلان .

اثار الانذار غضب الجماهير الدستورية والقوى الدستورية التي رفضت الانذار ورفعت شعار " الموت او الاستقلال" ودعوا الى مقاطعة البضائع الروسية في عموم البلاد واجتمعت الجماهير حول المجلس بالمقابل عزز الروس قواتهم في الشمال وكذلك فعلت بريطانيا في الجنوب فتحركت القوات الروسية بتجاه طهران ، الامر الذي اضطر الحكومة الفارسية وبمشورة شوستر اعلان الموافقة على الانذار وتعطيل المجلس وبذلك انتهت حكومة الدستوريين وانتهى عهد الثورة الدستورية.

رابعاً التطورات السياسية والاقتصادية في بلاد فارس وانهاء الحكم القاجاري 1912-1925

كلف احمد شاه علاء السلطنة بتشكيل الحكومة مطلع عام 1912, اثناء ذلك قامت كل منر وسيا وبريطانيا بتسليم الحكومة الايرانية مذكرة مشتركة في الثامن عشر من شباط تنص على " اقامة قاعدة للصداقة والتعاون في العلاقات الثنائية بينهما" نصت على استعدادهما لتقديم القروض للحكومة لتجاوز ازمتها المالية اذ بلغ مجموع ما قدمته ابان المدة 1912-1914 قرابة(7) مليون جنية استرليني وفي الحقيقة كانت هذه القروض اداة للتغلغل الاستعماري الروسي- البريطاني ولاسيما انها شكلت عبئاً أثقل كاهل الحكومة واجبرها على الاعتراف بصورة رسمية بمعاهدة 1907.

بهذه الشاكلة عادت الحكومة القاجارية لتكون رهينة بيد روسيا وبريطانيا , واصبح تدخل الدولتين في شؤونها السياسية والاقتصادية امراً مباشراً الى حد الذي صارت فيه البلاد تحت الحكم المزدوج لهما. ورغم ان الشاه احمد كان قد بلغ سن الرشد في تموز عام 1914 لكنه لم

ينجح في الحد من تأثيرهما وتحكمهما في الاوضاع الداخلية والخارجية على حداً سواء واصبح التعبير المفضل له " انا غير مسؤول" وهو المؤشر العام لسياسته, برهنت افعال الشاه احمد انه شخص ضعيف مسلوب الارادة ,اذ لم يستطع وضع حداً لتدخلات الروس والبريطانيين الذين دأبوا على توجيه الحكومة وفق مشيئتهما لدرجة ان اصبحت المفوضتين الروسية والبريطانية هي من ترسم سياسة حكومته الداخلية والخارجية.

وفي هذا الصدد يقال "ان شاه يتأرجح ما بين الروس والانكليز ، ولا يرى كيف يرضي احدهما دون ان يثير الاخر" وانه لا يملك أي طموح سياسي يسعى له ، وكان شغله الشاغل تمسكه بكرسي الحكم اطول مدة ممكنة ، ويقول جورج بلفور واصفاً شخصيته "ان الشاه لا يملك من محاسن الايرانيين الا القليل ، ولديه الكثير من عيوبهم ، وطموحه لا يتعدى جمع الاموال، ويحلم دائماً بربح سريع في بورصة باريس" وكان ضعيفاً امام السفراء الاجانب ، واصبحت في عهده ميزانية الدولة خاوية والجيش مترهل ، والامن معدوم ، والعدالة ضائعة ، والحكومة في طهران ليس لها اية سلطة على المحافظات والولايات ، والقحط وغلاء المعيشة مستشريان في الاقاليم ، والجوع يهلك بالناس .

بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى وامتداده الى الشرق الاوسط اعلنت الدولة القاجارية حيادها التام , اذ اصدر احمد شاه فرماناً خاصاً بهذا الصدد في الاول من تشرين الثاني عام 1914, فلم تحترم دول الوفاق ذلك الحياد ,لا بل ان البلاد بواقعها السياسي والاقتصادي لم تمتلك المقومات الضرورية للالتزام بالحياد... لهذا بدأت تميل تدريجياً للوقوف الى جانب دول الوفاق اعتباراً من عام 1915, لكن مقابل شروط منها.

1. انسحاب قطعات الجيش الروسي من شمال البلاد وتحديداٍ اذربيجان
2. دفع قروض مالية للحكومة والتنازل عن الديون السابقة التي بذمتها
3. تزويد الجيش القاجاري بالاسلحة والذخائر والمعدات العسكرية.
4. تخفيض الفائدة المفروضة على القروض
5. التنازل لايران عن مدينتي كربلاء والنجف العراقيتين.

وافقت دول الوفاق على الشروط بأستثناء الاخير منها , وعلى هذا الاساس بدأت القوات البريطانية والروسية بأستخدام الاراضي الفارسية مشكلين تهديداً للدولة العثمانية حيث سيطرت القوات البريطانية على حقول النفط التابعة لشركة النفط الانكلو-فارسية وبدء الجيش الروسي هو الاخر اعتباراً من تشرين الثاني عام 1915 الاعداد لحملة عسكرية ضد القوات العثمانية انطلاقاً من الاراضي الايرانية. وكان ذلك في عهد حكومة رئيس الوزراء مستوفي الممالك الذي تسلم الحكم منذ اب عام 1915.

ومع ازدياد سيطرة الحلفاء وانتشار قواتهم في بلاد فارس اتجهت بريطانيا الى البدء بتشكيل قوات عسكرية فارسية تكون تحت سيطرتها في جنوب البلاد لموازنة قوات القوازق الروسية في شمال البلاد فوافق مستوفي الممالك على تلك القوة عام 1916 على تشكيلها وسميت بأسم " قوة بنادق جنوب فارس بقيادة الجنرال برسي كوكس". .

على اثر اندلاع الثورة البلشفية وانسحاب روسيا من الحرب وقواتها من شمال ايران كان على بريطانيا سد الفراغ الذي خلفه انسحابها من الشمال لهذا كانت بريطانيا الى شخص تثق به يكون على راس الحكومة فامرت احمد شاه بعزل مستوفي الممالك وتنصيب حليفها وثوق الدولة فتم ذلك في اب عام 1918. كان وثوق الدولة رجل بريطانيا المخلص فنالت حكومته مساعدات ومعونات مالية من الحكومة البريطانية ، مكنته من تجاوز الازمة المالية مؤقتاً , ونجحت هي بالمقابل في تقوية مركزها وفرض حمايتها على البلاد برمتها بعد ان رفعت شعار " ابعد جميع الاطراف واجبر الايرانيين ليتحدثوا مع بريطانيا فقط" .

خرجت بلاد فارس من الحرب العالمية الاولى , التي ابتعدت عن دخولها رسمياً ودخلتها واقعاً بفعل الضغوطات البريطانية والروسية وهي مدمرة وبحالة من الفوضى الاقتصادية. اثناء ذلك عقد مؤتمر الصالح في باريس عام 1919 فقرر رئيس الحكومة وثوق الدولة المشاركة فية من اجل المطالبة بسيادة الوطنية فأرسل وفداً للمشاركة بالمؤتمر برئاسة وزير الخارجية نصرت الدولة فيروز أذ طالب الوفد بإعادة السيادة على كل الاراضي التي استولت عليها روسيا والدولة العثمانية خلال الحرب والغاء امتيازات الاجنبية في بلاد فارس. فضلاً عن المطالبة بتعويض جراء الخسائر التي الحقت بها جراء الحرب. ورغم ان وثوق الدولة ان حليف بريطانيا الا ان الاخيرة ان لها موقف متشدد تجاه مطالب وفده , لانها كانت تريد ان تحول البلاد الى محمية بريطانية , فضلاً عن انها ادركت ان مقاصد الوفد من وراء هذه المطالب هو الغاء المعاهدة البريطانية – الروسية لعام 1907, وانهاء تواجد القوات البريطانية والغاء قوة بنادق جنوب فارس التي تشكلت اثناء الحرب. لذلك لم تحظَ المطالب بموافقة المشاركين في المؤتمر.

رفض المطالب من قبل بريطانيا في مؤتمر باريس ,ادى الى انتشار حركات التمر والعصيان في عموم المدن والاقاليم الفارسية واثارة المشاعر الوطنية المتطلعة الى المجيء بحكومة وطنية قوية قادرة على الوقوف بوجه المطامع البريطانية في البلاد. في تلك الاثناء كانت تجري مفاوضات بين وثوق الدولة والوزير المفوض البريطاني السير برسي كوكس في طهران لعقد اتفاقية ثنائية بين البلدين وفعلاً تم الامر في التاسع من اب عام 1919 وقد عرفت تلك المعاهدة " معاهدة المساعدة البريطانية من اجل تقدم ايران ورفاهيتها " ونصت على

1. الاعتراف باستقلال بلاد فارس وسلامة اراضيها .
2. تعيين مستشارين بريطانيين في جميع الوزارات للحكومة الفارسية وتتحمل الاخيرة مصاريف هؤلاء المستشارين وعلى الوزراء الالتزام بتوجيهات المستشارين والعمل على وفق الخطط التي يرسمونها
3. تزود الحكومة البريطانية بلاد فارس بالخبراء العسكريين والمعدات والذخائر الحربية وكذلك تدريب الحيش الفارسي وتأهيله .
4. تقوم بريطانيا بتقديم قروض مالية للحكومة الفارسية بفائدة سنوية مقدارها (7%) وبضمان واردات الجمارك الفارسية.
5. تشكل لجنة مشتركة لفحص وتحديد التعرفة الجمركية المفروضة على تبادل البضائع بين البلدين. تقدم بريطانيا الخدمات لفتح الطرق البرية وانشاء السكك الحديدية لتوسيع التجارة وتنميتها بين فارس وبريطانيا مقابل اعطاء الاولوية في التجارة للبضائع البريطانية .

بالمقابل تتعهد الحكومة الفارسية بالاتي

1. تتقبل الحكومة اعادة النظر في المعاهدات السابقة التي عقدتها مع الدول الاخرى .
2. تتكفل الحكومة باعادة اعمار البلاد والتخلص من آثار الحرب وتتخلى عن مطالبة بريطانيا بالتعويضات مقابل تخلي الاخيرة عن مطالبها بخصوص نفقات ادامة القوات البريطانية في بلاد فارس .
3. احترام الحدود الفارسية وتعديلها وفقاً للاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الفارسية مع بريطانيا .

اثار الاعلان عن المعاهدة موجة احتجاجات عارمة اجتاحت المدن والاقاليم الفارسية , ولاسيما ان الوطنيين عدوها بانها انتداب بريطانيا على بلاد فارس . وانها جعلت من موضوع استقلال ايران مجرد حبر على ورق ، بسبب وجود المستشارين البريطانيين في مختلف الادارات واجهزة الحكم الايرانية.

بناء على ما تقدم شنت الصحافة الفارسية هجوماً لاذعاً على المعاهدة فقد وصفت صحيفة افتاب المعاهدة بأنها " كارثة قومية ومقدمة لسيطرة بريطانيا على بلادنا" ,كما شكل الوطنيين جمعية سرية اسمها " الموجازاد" وكان شعارها وهدفها قتل كل اتباع بريطانيا ومحبيها واتهم وثوق الدولة بانه باع لبلاد للبريطانيين حيث قال الشاعر الايراني عشقي زاده " ان بلاد ايران ليست من ممتلكات ابيك".

جراء ذلك لجأ رئيس الوزراء الى استخدام القوة وفرض الاحكام العرفية للتعامل مع المعارضين للمعاهدة ,كما فرضت رقابة شديدة على الوطنيين وملاحقات بوليسية ورقابة على الصحف . رغم الاجراءات القمعية للحكومة خرج بعض زعماء الحركة الدستورية عن سيطرة الحكومة واعلنوا استقلالهم في الاقاليم التي اعانت انتفاضتها ومنهم الشيخ محمد الخيباني في اذربيجان والميرزا خان جنكلي في كيلان . اذ شكل الشيخ محمد الخيباني عن قيام حكومة محلية برئاسته في اذربيجان اعتباراً من 24 حزيران عام 1920 واستبدل اسم اذربيجان بـ ازادستان اي بلاد الحرية . وفي كيلان اعلن الميرزا خان جنكلي حكومة مستقلة عن حكومة طهران في كيلان باسم جمهورية كيلان السوفيتية ودعى الى الغاء الحكم الملكي وتأسيس حكم جمهوري في بلاد فارس ,فضلاً عن الغاء كل المعاهدات التي عقدتها الحكومة مع بريطانيا.

ازاء الاحداث اعلاه ولكي تعيد بريطانيا الامور الى نصابها الطبيعي ارسل سفيرها في طهران السير نورمن مذكرة الى الشاه احمد عد بها وثوق الدولة هو المسؤول عن تدهور الاوضاع في البلاد وطالب بأقالته فما كان من الشاه الى ان عزله ونصب مشير الدولة رئيساً للوزراء اعتباراً من 24 حزيران عام 1920.

ان التغييرات والتحديثات التي حصلت بعد استقالة حكومة وثوق الدولة ادى الى نمو الحركات الوطنية الاستقلالية المعادية لبريطانيا مما دفع الاخيرة الى السعي لبسط نفوذها بالقوة ولتنفيذ هذه السياسة كلفت الحكومة البريطانية الجنرال سردار موند ايرونسايد قائد القوات البريطانية بالعمل على ذلك فقرر هذا الاخير الاعداد لانقلاب عسكري يطيح بحكومة مشير الدولة والمجيء بحكومة موالية لها فأستدعى لواء القوازق لهذا الغرض عام 1921 والذي بات يدار من قبلها بعد

الثورة البلشفية. فعقدت في مقر السافرة في طهران اجتماعات ولقاءات بين سردار وقائد لواء القوازق رضا خان اتفق بها الطرفين على قيام بريطانيا باعادة تنظيم اللوا وتجهيز قواته التي كانت تتعاني من ضعف ونقص بالاسلحة والمعدات . بعد هذا الاتفاق قام رضا خان وتحديداً في شباط عام 1921 على راس قواته البالغ تعدادها (2500) و(7) مدافع و(18) رشاش ثقيل الى طهران وسيطر على الوزارات والمؤسسات الحكومية واما الشاه احمد المسلوب الارادة فقد خضع لارادة رضا خان وقواته ومن خلفهم بريطانيا واقال مشير الدولة وعين سيد ضياء الدين الطبطبائي رئيساً للوزراء وهذا الاخير عميلاً لبريطانيا ,اذ منح رضا خان منصب القائد العام للجيش , بعد ان اصدر اليه الاوامر باعتقال كل السياسيين الوطنيين الذين كانوا يمسكون بزمام الامور منذ قيام الثورة الدستورية.

لم تمض الا ايام على تشكيل الوزارة الانقلابية حتى دب الخلاف بين رئيس الوزراء ورضا خان ولاسيما ان الاخير اراد فرض سيطرته على المراكز المهمة في الحكومة واجهزتها رغم كونه لم يكن جزءاً من الحكومة. لكنه كان يحضر كل اجتماعات مجلس الوزراء ويبدي رايه بكل صغيرة وكبيرة من اعمالها وقراراتها. وتحت ضغط رضا خان وتزايد نفوذه تنازل السيد ضياء الدين عن الحكومة الى قوام السلطنه شيقيق وثوق الدولة عميل بريطانيا الموثوق. اثناء حكم قوام السلطنة تمكن رضا خان من الاستحواذ على زمام الحكومة فما كان من الشاه احمد الا ان اصدر مرسوماً في التاسع والعشرين من تشرين الاول عام 1923 ينص على تعيين رضا خان بمنصب رئيس الوزراء وكان هذا التعيين بداية النهاية لحكم القاجار , فبعد ان تمكن رضا خان من بسط نفوذه على البلاد بمعونه الجيش والقضاء على المعارضين ومنها الشيخ خزعل في الاحواز عربستان الى غير اسمها الى خوزستان والميرزا كوجك خان في كيلان استعد رضا خان لانهاء الحكم القاجاري. فتم ذلك عام عندما اصدر المجلس الشورى الوطني قراراً بالغاء حكم العائلة القاجارية في الجلسة التي انعقدت في 31 تشرين الاول, التي اقر خلالها قانون انهاء الحكم القاجاري بعد ان صوت لصالحه (80)عضواً وعارضه (5) وتغيب عن (30)عضواً من مجموع (115) عضواً ,وبعد ثلاثة ايام من انهاء حكم الاسرة القاجارية انتخب رضا خان بهلوي شاهاً جديداً لايران وتم تنصيبه في 25 نيسان عام 1925 وكانت بريطانيا اول دوله اعترفت بالنظام الجديد في ايران. وكان ذلك بداية للعهد البهلوي بقيادة الشاه رضا بهلوي التي حافظ خلالها على المصالح البريطانية فيها.